الاتحـــاد الدولـــــي للاتصـــــالات

المؤتمـــر العالمـــي لتنميـــة الاتصـــــالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 – 27 مارس 2002

الوثيقـــة A-112
12 مارس 2002
الأصل: بالفرنسية

البند 3 (ب) من جدول الأعمال

اللجنة 4

المملكة المغربية

مقترحات بشأن أعمال المؤتمر

مشروع مسألة جديدة بشأن إعداد قاعدة بيانات عن صيغ حساب رسوم الترددات

1 الحالة الراهنة:

إن مورد "الترددات" هو مورد مَحدود، وتتطلب إدارته وضع آليات وإجراءات ملائمة لاجتناب الازدحام والتشبع التي يمكن أن تؤدي، في نهاية المطاف، إلى إعاقة تنمية قطاع الاتصالات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

لقد ازداد استخدام مورد "الترددات" كثيراً خلال العقود الأخيرة وسيشهد طلباً متزايداً أكثر فأكثر (أنظمة الجيل الثالث، ومن المحتمل الجيل الرابع، والأنظمة الساتلية غير المستقرة بالنسبة إلى الأرض، إلخ)، باعتباره الوسط المفضل لنشر شبكات الاتصالات بسرعة وبتكاليف منخفضة ولتوصيل الخدمات إلى مناطق ذات طوبولوجيا صعبة. وهو مورد للربح للعديد من المشغلين ومن بينهم، خاصة، مشغلو المهاتفة المتنقلة الخلوية ومزودو الخدمات الساتلية.

ويمكن استخدام هذا المورد كذلك باعتباره وسيلة فعّالة لتحسين أداء الجهات الفاعلة في المجالين الاقتصادي والصناعي على الصعيد الوطني، لا سيما عن طريق استخدام التقنيات التقليدية لإدارة الأساطيل، والتحكم عن بُعد (في الموارد المائية) والقياس عن بُعد في إطار أنشطة ذات آثار اجتماعية واقتصادية.

وفضلاً عن ذلك، فنظراً لتباين أداء الانتشار من نطاق إلى آخر أو لحالة التقييس على الصعيد الدولي أو الإقليمي، فإن بعض النطاقات يمكن أن تحظى باهتمام أكثر من غيرها.

يضاف إلى ذلك أن بعض نطاقات التردد تُستخدم في مجال إنقاذ حياة البشر (أنظمة الملاحة الراديوية، والتجهيزات الملاحية الجوية والبحرية (النظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحر وغيرها).

وأخيراً، تنص لوائح تنظيمية عديدة على أن مورد "الترددات" يؤول لقطاع الدولة العام (في حالة المغرب). وبالنتيجة، ينبغي أن تستوفى أجور عن استخدامه، وإن كانت تخصيصاته قد لا تتسم بعدالة في التوزيع، وذلك في إطار الإدارة الرشيدة للممتلكات العامة.

وهكذا يمكن لهذا المورد أن يُستخدم، كما هو مبين أعلاه، بطرق مختلفة (للاستثمار، وللنفع العام، إلخ). و لم تعد تقنيات التقاسم أو التجزئة أو النفاذ إلى ترددات جديدة أو إعادة ترتيب الطيف كافية لضمان إدارة جيدة. وبالتالي ينبغي القيام بإعادة تقييم طيف الترددات. مع ذلك، ينبغي أن تأخذ إعادة التقييم في الاعتبار طبيعة الخدمة المقدمة، والنطاق المستخدم والمستعمل النهائي (أنشطة تجارية شائعة الاستعمال، إلخ).

2 بيان المشكلة:

إن هذه المسألة ليست بجديدة في الواقع لكنها تتطلب الآن حلولاً تتناسب مع الاتجاهات الجديدة لاستخدام الطيف وتقاسمه، مع مراعاة الخصائص الاجتماعية–الاقتصادية لكل بَلد.

وينبغي التذكير بأن الجوانب الاقتصادية لإدارة الطيف قد تمّ تناولها في الكتيب الذي أصدره قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات عن الجوانب الاقتصادية، والإدارية والتنظيمية لإدارة الطيف الوطنية، وكذلك في التقرير الصادر عن قطاع الاتصالات الراديوية في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU-R SM.2012).

ويصف هذا التقرير، بشكل خاص، النهج الرئيسية الثلاثة إزاء تمويل الإدارة الوطنية للطيف، وكذلك المزايا والمساوئ الرئيسية فيما يتعلق بما يلي:

- ⇐ التمويل من الميزانية الوطنية،
- ⇐ التمويل عن طريق استقطاع رسوم أو ضرائب لاستخدام الطيف،
- ⇐ التمويل بواسطة اللجوء إلى المزادات العلنية.

ويعرض التقرير أيضاً النهج الاقتصادية المستخدمة لتشجيع الإدارة الوطنية للطيف (تخصيصات بواسطة إجراءات تقييم مقارن؛ وتخصيصات عشوائية؛ وتخصيصات بواسطة مزادات علنية؛ وحقوق استخدام الطيف المرنة والقابلة للنقل؛ وأسعار تشجيعية، وضرائب تساهلية).

وفي رأينا، ونظراً لأهمية مسألة تحديد رسوم الترددات على مستوى العديد من البلدان، وخاصة البلدان النامية، وللمزايا المالية التي يمكن أن تجنيها تلك البلدان من هذه العملية من دون أن يشكل هذا عائقاً لتنمية القطاع، أن من الضروري، خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وضع قاعدة للبيانات تسمح بالحصول على مقارنات لصيغ حساب الرسوم وإعداد تقرير عن منهجيات الحساب المختلفة والصيغ التي تطبقها العديد من البلدان. وقد يؤدي هذا الإجراء، إذا اقتضى الأمر، إلى إعداد العناصر الأساسية التي ينبغي أخذها في الاعتبار أثناء إعداد نموذج وطني لصيغ حساب رسوم الترددات لمختلف الخدمات.

ونظراً للاتجاهات الراهنة والمستقبلية في تنمية تقنيات الاتصالات الراديوية، يود المغرب، من خلال هذه المساهمة، أن يُدرج مسألة جديدة تتعلق بوضع قاعدة بيانات عن الصيغ المستخدمة في حساب رسوم الترددات لأنظمة الاتصالات الراديوية في مختلف البلدان والنهج المُتبعة في هذا الصدد.

3 المسألة أو الموضوع المعروض للدراسة:

يمكن تلخيص النقاط المقترحة في إطار هذه المسألة الجديدة كالآتي:

أ) وضع قاعدة بيانات تضم الصيغ المستخدمة في حساب رسوم الترددات المُطبقة في مختلف البلدان. وتكون قاعدة البيانات هذه متاحة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات، وينبغي تحديثها بشكل دوري. ويمكن كذلك توزيع استبيان على جميع الدول الأعضاء، ويمكن أن تكمله دراسة (يقوم بها خبير استشاري) تُعّد تحت رعاية مكتب تنمية الاتصالات ويقوم المكتب بتمويلها.

ب) إعداد تقرير عن مختلف المنهجيات والصيغ والنهج التي تطبقها مختلف البلدان لحساب رسوم الترددات، وترفق به دراسة مقارنة لمختلف النهج المطبقة، تُوضح:

- نهج ومبادئ هذا الحساب،
- كيف يساهم هذا النهج في تنمية إدارة الطيف وفعاليتها،
- العوامل والمَعلَمات التي قد يكون لها تأثيرات بالغة على النهج،
- مزايا ومساوئ كل نهج (الاعتبارات الاجتماعية–الاقتصادية، والتقنية، إلخ)

ج) العناصر الأساسية التي ينبغي أخذها في الاعتبار لدى إعداد صيغ جديدة أو مراجعة الصيغ المعمول بها حالياً.

د) كيفية إيجاد اتساق وتكاملية بين طرائق إعادة ترتيب الطيف وإعادة التقييم الاقتصادي للترددات.

4 النواتج المتوقعة:

توضع تحت تصرف الإدارات:

1) قاعدة البيانات المذكورة أعلاه.

2) تقرير موجز عن مختلف الصيغ المطبقة حالياً لحساب رسوم الترددات في مختلف البلدان.

5 التوقيت المطلوب للحصول على النواتج:

يُفترض أن يتم وضع صيغة أولى لقاعدة البيانات اعتباراً من الفصل الثاني من عام 2004.

6 الطرائق المقترحة لتناول هذه المسألة:

في إطار إحدى لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات.

7 الاتصال والتنسيق:

يمكن أن يتم تنسيق هذه الدراسة في إطار لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات، بمساعدة من لجنة الدراسات 1 في قطاع الاتصالات الراديوية في الاتحاد.

ينبغي أن تكمل قاعدة البيانات الأعمال الجارية في إطار المسألة 206/1 في قطاع الاتصالات الراديوية في الاتحاد بشأن استراتيجيات تمويل الإدارة الوطنية للطيف.